

لبنان على مائدة
النفاق العالميبعيدا عن إطارها السياسي؛ وحزب
الله هنا يقوم بدور الحارس الذي
لا تجرؤ فرنسا على التعامل معه
بشدة. في كل الأحوال كان حزبالله مطمئنا إلى أن المجتمع الدولي
سيتحاشى الدخول معه في حوار
ساحن. حتى العقوبات التي تُفرض
بين حين وآخر فإنها لا تُفرض على
أفراد مؤثرين في الدورة الاقتصادية
للحزب. لذلك تبدو تلك العقوبات
مضحكة وتتم السخرية منها.وسط تلك العلاقة الملتبسة ما
بين الجهات التي تسعى كما تقول
لإنقاذ لبنان وبين الجهة الحقيقية
التي يعرف العالم كله أن بيدها
القرار السياسي وهي حزب الله
ليست هناك مسافة يتمكن الشعب
اللبناني من خلال فاعلياته المستقلة
أن يحدد غيرها الثغرات في النظام
الاقتصادي التي يشكل الأهداء
إليها بداية للتفكير في حل من
خلاله يتم ضبط الواقع الاقتصادي
بمعزل عن إرادة الطبقة السياسية
التي يعتمد الجزء الأكبر منها على
حماية حزب الله. فالمعادلة التي
تنظم علاقة السياسة بالاقتصاد
قد أعاد حزب الله صياغتها بما
يجعل كل القنوات تصب مياها في
مجره.في لحظة يمكنه أن يقول "هؤلاء
حصنكم من اللبنانيين خذوهم
وعالجوا مشكلاتهم" أما حصةإيران فإنها في مامن من الجوع
والبرد والعمته. ولكن مهلا. أرجو
الأخيل إليكم أن سكان الضاحية
الجنوبية يعيشون في نعيم.الفرق يكمن في أن الفقر قد جرى
تطبيعته هناك مثلما جرى تطبيع
الموت المجاني من أجل المذهب.يقبل الناس هناك أن يعيشوا في
الظلام في مقابل أن يضيء المذهب
أرواحهم. حكاية لا علاقة لهابالحياة اليومية ولا يملك المرء أن
يعلق عليها أو يسخر منها.يعرف حزب الله ماذا يفعل
وهو في الوقت نفسه يدرك أنالعالم ليس صادقا في حكايته
اللبنانية. هناك قدر من النفاق
لا يمكن إخفاؤه. هل يمكن حلمشكلات اللبنانيين الكارثية من
غير التفكير في حزب الله؟ اللغم
الذي يجب تفكيكه أو تفجيريه. فيالحالين فإن الأمر يتطلب جهدا
هندسيا لن يتم إلا عن طريق الحرب
وهو ما يعني التضحية بجزء منالشعب اللبناني. ولكن من يضمن
أن النتائج ستكون عادلة؟ يحلم
الفاقدون بحزمة مساعدات هيالبدل عن الحرب. تلك هدية حزب
الله إلى الشعب اللبناني.قراصنة من نوع جديد. يمارس
حسن نصرالله اليوم دور روبنهود المعاصر. فهو يبتز المجتمع
الدولي من أجل إطعام شعب لبنان.
الفقراء عيونهم عليه. سيكون شعار"إنقاذ لبنان" مظلة لنجاح المشروع
الإيراني في لبنان. اعتقد أن الأزمة
اللبنانية باتت أكثر تعقيدا لا بسببتعنت حزب الله بل بسبب النفاق
العالمي.فاروق يوسف
كاتب عراقي

براهن فاسدو لبنان على
إحراج الدول العربية والمجتمع
الدولي بما انتهى إليه اللبنانيون
من أوضاع مزرية ورتبة. من غير
أن يبادروا إلى فتح الطريق أمام
المبادرات العالمية التي كان القصد
منها وضع النقاط على الحروف
بما يبسر التعريف على طبيعة
الأزمة الاقتصادية في لبنان ومدى
ارتباطها بالوضع السياسي أو
بتركيبة البلد السياسية.

كان فك الارتباط بين ما هو
سياسي وما هو اقتصادي ضروريا
من أجل فرض نوع من السيطرة
على أسباب هيمنة حزب الله على
الحياة السياسية وأهدافها وعبرها
على الحياة الاقتصادية. وإذا
كان حزب الله قد اتخذ من جهات
متحالفة معه واجهات لسياسة لم
يعد أحد يرغب في محاولة تفهمها
فإنه يدير الاقتصاد بالطريقة
نفسها حيث تتعدد الجهات التي
تمارس نشاطات اقتصادية لا
يبود أن لها صلة بحزب الله وهو
الجهة المستفيدة من عمليات غسل
الأموال وتهريب العملة الصعبة إلى
سوريا وإيران.

هل يمكن حل مشكلات
اللبنانيين من غير التفكيرفي حزب الله اللغم الذي يجب
تفكيكه؟ الأمر يتطلب جهداهندسيا لن يتم إلا عن طريق
الحرب وهو ما يعني التضحية

بجزء من الشعب اللبناني

يعرف الجميع أن الانهيار المالي
لا تقف وراءه المصارف بإرادتها
المستقلة بل إن تلك المصارف هي
أدوات بيد السلطة ولا يُعقل أن
حزب الله الذي بنى إمبراطورية
مالية تمتد إلى قارتي أفريقيا
 وأمريكا اللاتينية قد ترك الأمور
المالية في لبنان سائبة بيد
الأخريين ممن لا يملكون واحدة
من واجهاته. فلا رياض سلامة
والسواه كان قادرا على انتهاك
القوانين المصرفية من غير معرفة
حزب الله. تلك حقيقة تؤكد بدهاه
أن هيمنة السلاح لن تكون كافية ما
لم تكن مدعومة بسلطة المال.

كانت المبادرات التي فشلت
تهدف إلى تحييد حزب الله. ولكن
الوصول الصعب إلى ذلك الهدف
كان يمر بطرق شائكة. فحزب الله
يُظهر شماتته بحاكم مصرف لبنان
إثر فضيحة أمواله المودعة في
مصارف أجنبية. ولكن من يملك
القدرة على النظر إلى تلك المسألة

بوتفليقة وتبون.. جمعهما قصر المرادية
وفرقهما كل شيء

بين الرجلين، وحتى نمط التصريحات
المبرجة المنتهجة من طرف تبون لم
تحقق المأمول في إقناع الجزائريين
بجدوى الخطاب الجديد للسلطة، بينما
استطاع بوتفليقة تجاوز أزمة انسحاب
المرشحين الستة في انتخابات 1999
بحملة دعائية بمفرده لمشروع الوثام
المدني عبر خطابات وزيارات مكوكية
لربوع البلاد تمهيدا لإجراء استفتاء
يعيد له شرعيته الشعبية، بينما لا زال
تبون، حبيس أسوار المرادية، لم تطأ
قدمه أي ولاية أو مدينة رغم مرور عام
ونصف على انتخابه.

بوتفليقة كسر انسحاب المرشحين
الستة في الانتخابات المذكورة،
باستفتاء شعبي حول الوثام المدني
لاحتواء أزمة الحرب الأهلية، فحقق
مشاركة شعبية قوية أعادت له الاعتبار
أمام الرايين العام المحلي والدولي،
أما تبون، فقد نظم استفتاء لتعديل
الدستور وانتخابات تشريعية، أفضت
إلى أن أقلية تقدر بنحو 20 في المئة من
الجزائريين هي التي تحكم البلاد، بينما
الأغلبية غير معمول بموقفها، فتكرست
بذلك أزمة شرعية المؤسسات الجديدة.

وفوق ذلك
يبقى الرئيس
السابق الرئيس
الجزائري
الوحيد الذي
أزاح سطوة
العسكر من
السلطة رغم
صعوبة العملية
وتعقيدات، فظل
رافضا المنصب
رئيس دون صلاحيات
كاملة أو منقوصة،
وأسقط الرؤوس
القوية في الجيش
الواحد بعد الآخر، ولو
أن المدنية التي أنتجها
هي "أوليغارشيا" جديدة
تألفت من نخبة سياسية ومالية
استأثرت بكل شيء فأنفجر الشارع،
بينما أعاد تبون، العسكر إلى السلطة
وإلى مراكز القرار، وحماهم ببند
دستوري يتيح لهم التدخل الصريح في
أي أزمة سياسية تحصل في البلاد.
ويبقى أن عقدين من حكم
بوتفليقة انتهت بالجزائر إلى تبديد
ثروة لن تقترب أبدا (1500 مليار
دولار)، وإلى أزمة معقدة ومركبة
تجتمع فيها السياسة والاقتصاد
والاجتماع المتهاك، وبلد على حافة
الهاوية، لكن تبون الذي لن نتاح
له فرصة مماثلة، الأرجح أنه سيغادر
قصر المرادية وهي على هذا الحال، غير
أنه لا يتحمل مسؤولية ذلك، ولا يمكن أن
يغرق وأن ينعكس في فساد مماثل، لأنه
لم يبق في البلد ما ينهب.

الحظ أدار ظهره لتبون الذي
اصطدم بأزمة اقتصادية
خائفة كبلت هامش مناورته
وبجائحة صحية عالمية شلت
ما تبقى من الاقتصاد المحلي
وحتى السماء أمسكت ماءها
فصارت ثورة عطش تهدد
عرشه

بهم بدل الاحتماء بالشرعية الشعبية
التي انتخبته، فهو يهيمه ولاء العسكر
أكثر مما يهيمه رضا الشعب، لكن حظّه
العائر أنه جاء في ذروة عدم استقرار
داخل المؤسسة، ما يجعل كل الاحتمالات
واردة، ففوجود 30 جنرالا والعشرات من
العداء والضباط داخل السجون ليس
بالأمر الهين.

وإذا كان تبون، قد تخرج من أكبر
مدارس إنتاج كواد الدولة في مختلف
القطاعات (المدرسة الوطنية للإدارة)،
فإن مساره المهني ارتبط بمهام تقنية
بيروقراطية بداية من رئيس دائرة
(هيئة حكومية محلية تجمع عدة
بلديات)، إلى محافظ (والي)، ثم وزير
فريسي للوزراء ثم رئيسا للجمهورية،
فإن بوتفليقة، مناضل تاريخي في ثورة
التحرير، فوزير للشباب والرياضة في
العشرينات من عمره، فوزير للخارجية،
فريسي للجمهورية، قد خبر الشؤون
الدبلوماسية وبنى شبكة علاقات دولية
قوية، وعاش عنفوان قوة الجزائر
وعاصر كبريات القرارات الداخلية
والإقليمية والدولية إن لم يكن من بين
صانعيها.

الفوارق بين الرجلين
كثيرة فالأول حالفه الحظ
منذ قدومه إلى قصر
المرادية، فحتى السماء
صارت مطيرة بعد سنوات
من الجفاف، وأسعار النفط
شهدت ازدهار فترات،
بينما أدار الحظ ظهره
لتبون، الذي اصطدم بأزمة
اقتصادية خائفة كبلت
هامش مناورته، وبجائحة
صحية عالمية شلت ما تبقى
من الاقتصاد المحلي، وحتى
السماء أمسكت ماءها،
فصارت ثورة عطش تهدد
عرشه ليس في الجنوب فقط،
بل في العاصمة.

وعكس بوتفليقة، الذي امتلك
الحكمة والبدهاه والفصاحة، فإن تبون
يشبه كثيرا رئيس الجزائر السابق
الشاذلي بن جديد، خلال أيامه الأولى،
لما كان يتلغّم في قراءة خطبه ويشتهر
باخطائه اللغوية الكثيرة كعدم
التفريق بين "التي والتي"، فسكن
بوتفليقة التلفزيون والإذاعة،
وباتت الشوارع في بعض
الأحياء تخلو من المارة لأنها تريد
الاستماع إلى رئيسها، بينما أبان
تبون عن خلل اتصالي لغوي يخلو
من الحجة والجاهلية والإسترسال
والطلاقة، بينما كان بوتفليقة
يقضي ساعتين يخاطب الناس
دون ورقة مكتوبة.

ولأن الاتصال أداة من الأدوات
الضرورية للحكم، فإن الفوارق
في القدرات الذاتية بدت جلية

لا يختلف اثنان، على أن الرئيسين
عبدالعزیز بوتفليقة، وعبدالمجيد
تبون، يحدران من نفس مدرسة النظام
السياسي الذي أدار شؤون الجزائر
منذ الاستقلال إلى غاية الآن، وإذا كانت
صفة الأستاذ والتلميذ تنطبق على
الرجلين، فإن الفوارق تبدو جلية بين
رجلين بين واحد صنع الظروف والآخ
هي التي صنعتها.

صابر بلدي
صحافي جزائري

لا يمكن حل مشكلات
اللبنانيين من غير التفكير
في حزب الله اللغم الذي يجب
تفكيكه؟ الأمر يتطلب جهدا
هندسيا لن يتم إلا عن طريق
الحرب وهو ما يعني التضحية
بجزء من الشعب اللبناني

إن الحديث عن مقارنة بين بوتفليقة
وتبون، هو سير في تقفي الفوارق لأن
أوجه الشبه يستحيل العثور عليها،
فالأول الذي فاض صقور الجيش في
1994، وانصرف عنهم دون إذن، وأعاد
الكرة في 1999، كان يدرك خطورة
المجازفة، وسيناريو مصير الإيقونة
التاريخية محمد بوضياف، الذي قضى
رميا بالرصاص على المباشر وفي وضع
النهار ذات يونيو 1992، لا زال ماثلا
لدى الجزائريين، ولديه تحديدا لأنه
يعرف خبايا وصراعات العصب، أما
الثاني فقد أفرزته إرادة جنرال عسكري،
غادر عالم الأحياء في ظروف غامضة
وحساسة هو أحمد قايد صالح.

بوتفليقة، فاض صقور الجيش، من
أجل قصر المرادية، لما كانت المؤسسة في
أوج تماسكها وانضباطها، ووظف نقاط
الضعف لصالحه، فخلقه كان حينها لا
زال يشعر بمرارة طرده من السلطة بعد
وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين،
وكان يدرك أن الصقور يبحثون عن
غطاء للإفلات من تلميحات دولية
لرؤوسهم بسبب الحرب الأهلية، وأن
صميم اللعبة هو كيف "يأكل رؤوسهم
قبل أن يأكلوه"، أما الرئيس تبون فلا
زال يستجدي رضا العسكر ويحتمي

